الفصل الأول : النفقات العامة

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، تستخدم لتحقيق الأهداف المسطرة وتوضح برامج الحكومة في الميادين المختلفة .

شهدت النفقات العامة تطورا موازيا لتطور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة ، من حيث حجمها و تقسيماتها و قواعدها و الآثار المترتبة عنها.

وفي هذا القسم سيتم تناول في المبحث الأول: ماهية النفقات العامة (تعريف و أركان النفقة العامة ، قواعد النفقات العامة) ، وفي المبحث الثاني : تقسيمات النفقات العامة (تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها أو انتظامها، تقسيم النفقات العامة من حيث أهميتها الاقتصادية ، تقسيم النفقات العامة من حيث حصول أو عدم حصول الدولة على مقابل لها، تقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري)، وفي المبحث الثالث :ظاهرة ازدياد النفقات العامة (الأسباب الظاهرية، الأسباب الحقيقية) ، وفي المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة (الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة، الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة).

المبحث الأول . ماهية النفقات العامة :

لقد احتلت النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية فهي تعتبر الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى إشباع الحاجات العامة لهذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على ماهية النفقات العامة.

المطلب الأول : تعريف و أركان النفقات العامة:

سوف نتعرض من خلال هذا المطلب إلى تعريف النفقة العامة و أركانها ، و تطور مفهومها و قواعدها:

أولا . تعريف النفقة العامة :

يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة " بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص عام إشباعا لحاجة عامة ".

طبقا للتعريف السابق فالنفقة العامة تكون في صورة نقدية أو صورة عينية .

لكن هناك من يقدم تعريفا آخر وهو " أن النفقة العامة مبلغ نقدي يخرج من ذمة الدولة أو أحد المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق النفع العام "

غير أننا نعتمد التعريف الثاني لأن النفقة العامة يغلب عليها الطابع النقدي ، و أما النفقة العامة في صورة عينية فهو استثناء لا يجب تعميمه ، وعليه فوفقا للتعريف الثاني فإن أركان النفقة العامة ثلاثة و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :

ثانيا . أركان النفقة العامة :

تتمثل أركان النفقة العامة في:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي:

تأخذ النفقة العامة الشكل النقدي ، حيث تدفع الدولة أو أحد هيئاتها العامة مبالغ نقدية من أجل الحصول على السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات العامة.

واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المساعدات ، من باب النفقات العامة ، كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب ، أو الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد و لا يقلل من ذلك أنه في بعض الحالات الاستثنائية التي قد يتعذر على الدولة تماما الحصول على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي مثل أوقات

الحروب والأزمات الحادة ، قد تعد بعض الوسائل غير النقدية من قبيل النفقات العامة، إلا أن ذلك استثناء لا يجب تعميمه.

ولكن مع التطور الحضاري استبعد شيئاً فشيئاً الأسلوب العيني للنفقة العامة لعدم ملاءمته لمتطلبات العصر لاعتبارات عملية وفنية وإدارية وحسابية، وأصبحت النفقة العامة في الغالب بشكل نقدي، وقد جاء ذلك نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي لعل أهمها:

ـ الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصادي النقدي.

ـ انتشار الأفكار الديمقراطية التي أدت إلى عدم لجوء الدول إلى إلزام الأفراد على القيام بأعمال أو تأدية خدمات دون مقابل.

– محاولة تحقيق المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة.

– تيسير القيام بعملية الرقابة على النفقات العامة، فهذه الرقابة ستكون أمراً صعباً على النفقة غير النقدية.

2 . النفقة العامة يأمر بها شخص عام:

الجهة المخولة بالإنفاق العام هي الدولة أو أحد هيئاتها العامة، فإذا تبرع أحد الأفراد بمنزله لاستخدامه كمدرسة، فهذا يعد إنفاقا خاصا و ليس عاما حتى لوكان الغرض منه تحقيق المنفعة العامة ويرجع ذلك لعدم وجود صفة العمومية.

و كمثال من الواقع الجزائري ما قام به مجمع الخليفة لما قام بشراء محطة لتحلية المياه ثم تبرع بها للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما ،وهذا راجع إلى أن الأموال التي قام بإنفاقها، تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف ، ومن ثم يعد من باب الإنفاق الخاص و ليس العام .

و لكي يتم التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة هناك نوعان من المعايير:

أ- **المعيار القانوني:**

يفرق هذا المعيار بين النفقة العامة والخاصة بحسب الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق. فالنفقة العامة تقوم بها جهة تمثل الدولة وتستمد منها السلطة العامة.

أما النفقات التي ينفقها الشخص الطبيعي (الفرد) أو الاعتباري (الشركة) فلا تعتبر نفقة عامة ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام. مثال: مستشفيات، مساجد، صالات أفراح.

ب-**المعيار الوظيفي:**

يفرق هذا المعيار بين النفقة العامة والخاصة بحسب طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة.

فلا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن المؤسسات العامة نفقات عامة، بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

فما تنفقه الدولة على نشاط اقتصادي مماثل لنشاط الأفراد من خلال المشاركة في ملكية المشروعات الإنتاجية الخاصة، فلا يعتبر انفاق عام. مثال: ملكية الدولة لحصة في رأسمال شركة خاصة.

3 . النفقة العامة تستهدف إشباع حاجة عامة :

و يعتبر هذا الركن مكملا لمفهوم النفقة العامة، بحيث لتكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض منها تحقيق النفع العام أو الصالح العام، باعتبار أن النفقة العامة يتم تمويلها بصفة أساسية من الضرائب التي تجبى من الشعب بدون مقابل.

المطلب الثاني . ضوابط (قواعد) النفقات العامة :

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها ، والتي تحدد النوع و الحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا . و عليه حتى يؤدي الإنفاق العام دوره في إشباع الحاجات العامة على أكمل وجه ، يتطلب ذلك احترام مجموعة من الضوابط نوردها على النحو التالي :

أولا – ضابط المنفعة القصوى:

نعني بضابط المنفعة القصوى أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع و خاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة .

ثانيا– ضابط الاقتصاد:

ينطوي ضابط الاقتصاد على حسن التدبير ومجانبة التبذير في الإنفاق العام والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة. لكن لا يعني ذلك الإخلال في الإنفاق العام إلى حد التقتير.

وهو ما يستدعي بالضرورة الابتعاد عن النفقات غير المنتجة، أو التي تكون إنتاجيتها ضعيفة، كما يقتضي تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها، فسد النقائص في مجال الماء الصالح للشرب أولى من بناء مركبات رياضية، وبناء مستشفيات وتشغيل المعطلين وتأمين حياتهم وحياة عائلاتهم أولى من السهر على بناء وصيانة ملاعب الجولف، وإن كان ذلك لا يعني طبعا أن المركبات الرياضية، والأدوات الترفيهية عديمة الفائدة، لكن المقصود هو أن توظف النفقة باقتصاد لتحقيق أهم الأهداف وأكثرها ضرورة لتحقيق التنمية.

مما سبق فإن ضابط الاقتصاد يعني حسن استخدم الإنفاق العام أو عقلنة الإنفاق العام دون تبذير أو تقتير .

ثالثا . ضابط الترخيص:

و يقتضي هذا الضابط عدم جواز الصرف و الارتباط بالصرف إلا بحصول الإذن بذلك من الجهة المختصة ، سواء كانت السلطة التشريعية ، كما هو الحال في عموم الميزانية العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، وتنظم القوانين المالية في الدول كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة و إجراءاتها و السلطة المختصة بالإذن بالصرف و الجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة و أنواعها.

المبحث الثاني : تقسيمات النفقات العامة:

للنفقات العامة تقسيمات متعددة، تتعدد بتعدد أغراض الدراسة وتختلف فيما بينها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذه النفقات. و يمكن تناول أهمها على النحو التالي :

المطلب الأول :تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها أو انتظامها:

تقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى نفقات عادية و نفقات غير عادية :

أولا . النفقات العادية :

وهي تلك النفقات التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب ومداخيل أملاك الدولة) وتتكرر بانتظام في الميزانية العامة كمرتبات الموظفين.

وليس المقصود بالتكرار هنا هو ثبات قيمة المبلغ الذي يتم انفاقه في كل سنة . بل المقصود هو تكرار نفس النفقة في كل سنة.

ثانيا . النفقات غير العادية :

وهي تلك النفقات التي تمول من إيرادات غير عادية كالقروض والإصدار النقدي .

و لا تتكرر باستمرار في الميزانية العامة مثل نفقات إنشاء الطرق و نفقات مواجهة الكوارث الطبيعي كفيضانات حي باب الوادي في 10 نوفمبر 2001 أو الهزة الأرضية التي ضربت مدينة بومرداس وضواحيها في 21 ماي 2003 حيث تم رصد أغلفة مالية هامة في قانون مالية 2002 وقانون المالية التكميلي 2003. .

فهي قد يتم انفاقها في كل سنة أو سنوات محدودة وقد يتوقف انفاقها لعدة سنوات.

المطلب الثاني . تقسيم النفقات العامة من حيث أهميتها الاقتصادية:

لما لم يفلح التقسيم السابق ، فقد أخذ الفكر المالي الحديث بتقسيم آخر للنفقات ، على أساس التمييز بين النفقات الخاصة بالنشاط العادي للدولة في مختلف المجالات ، و بين النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية التي تتعلق بالمشروعات الاستثمارية و تجديد الثروة الوطنية و تكوين رأس المال العيني .

و على هدا الأساس ، يتم تقسيم النفقات إلى نفقات استثمارية ، و نفقات جارية :

أولا . النفقات الجارية :

وتشمل جميع نفقات الدولة التي تتكرر سنويا و بصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة مثل : مرتبات موظفي الدولة و فوائد الدين و الإعانات ، و تطلق أيضا على هذه النفقات تسمية النفقات الإدارية .

ثانيا . النفقات الاستثمارية :

وهي النفقات التي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية أي التي تسعى إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل : شق الطرق وبناء الموانئ والسدود ومحطات الكهرباء، وهي نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، لذلك لا ضرر من استخدام مصادر تمويل غير عادية لهذا النوع من الإنفاق مثل : القروض العامة على افتراض أن المردود الاقتصادي المتوقع من الإنفاق الاستثماري هو الكفيل بتغطية هذه الإيرادات فيما بعد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة عندما تواجه أزمة مالية فإنها تلجأ إلى تقليص النفقات الاستثمارية وتتردد كثيرا في تقليص النفقات الجارية لأنها تكون في مواجهة شعبية في حالة تخفيض المرتبات مثلا، لذلك عادة ما توصف النفقات الاستثمارية بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المَقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة.

و يجب الإشارة كذلك أن أغلب الدول العربية تعتمد على تقسيم النفقات العامة إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية و إن اختلفت التسمية .

المطلب الثالث . تقسيم النفقات العامة من حيث حصول أو عدم حصول الدولة على مقابل لها *:

ومن زاوية أخري هي (زاوية المقابل) ويقسم علماء المالية النفقات العامة إلي نفقات بمقابل تحصل عليه الدولة. ونفقات بدون مقابل .

- النفقات الأولي يطلق عليها اسم النفقات الحقيقية .

---

* - يسمى أيضا: تقسيم النفقات العامة تبعا لتأثيرها في الإنتاج الوطني.

- النفقات الثانية يطلق عليها اسم "(النفقات التحويلية) .

أولا. النفقات الحقيقية :

هي النفقات التي تقوم بها الدولة للحصول على سلع أو خدمات منتجة. وتمثل دخول حقيقية حصل عليها الأفراد أو القطاع الخاص مقابل المشاركة في عملية الإنتاج.

وهذه النفقات تعتبر ضرورية بالنسبة للدولة ، لأنها تحصل في مقابلها على السلع و الخدمات التي تكون لازمة لتسير المرافق العامة .

ثانيا . النفقات التحويلية (بدون مقابل):

وهي عبارة عن تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل من السلع الخدمات بمعنى أن عنصر الشراء والثمن غير موجودين بالنسبة لهذه النفقات وهي أقرب ما تكون إلي المنح والتبرعات أو الاعانات. و النفقات التحويلية ثلاثة أنواع :

1. نفقات تحويلية اجتماعية :

وهي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته. مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة، وكذلك ما يقدم للمنكوبين بالكوارث الطبيعية والحروب وإعانات البطالة ...إلخ.

2. نفقات تحويلية اقتصادية :

وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة، مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين أو تقديم مساعدات للاستثمارات الجديدة في بعض المجالات أو إعانات دعم الصادرات لتمكين المصدرين من المنافسة في الأسواق الخارجية.

3. نفقات تحويلية مالية :

هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ، ومن أهم صورها فوائد الدين العام ، وأقساط استهلاكه السنوية.

المطلب الرابع . تقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري :

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات تسيير و نفقات الاستثمار (التجهيز) :

أولا . نفقات التسيير :

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...إلخ . ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع نفقات التسيير حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة (الحارسة) مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى " **بالنفقات الاستهلاكية** ".

نفقات التسيير هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية.

تعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في ميزانية الجزائر ثم تتوزع نفقات التسيير لكل وزارة من الوزارات إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير لميزانية الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية في الجدول(ب) وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية(الجدول ب)

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية و الجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية و التعاون الدولي	30.573.877.000
الشؤون المغاربية ، الاتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73.431.991.000
المالية	95.399.378.000
الطاقة	44.793.741.000
الصناعة و المناجم	5.349.818.000
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	254.253.914.000

المجاهدين	248.645.702.000
الشؤون الدينية و الأوقاف	26.033.177.000
التجارة	20.527.754.000
النقل	11.218.880.000
الموارد المائية و البيئة	17.616.679.000
الأشغال العمومية	19.085.089.000
السكان و العمران و المدينة	21.302.786.000
التربية الوطنية	764.052.396.000
التعليم العالي و البحث العلمي	312.145.998.000
التكوين و التعليم المهنيين	50.379.263.000
العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	226.484.929.000
التهيئة العمرانية ، السياحة و الصناعة التقليدية	4.117.881.000
الثقافة	19.056.672.000
التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	379.407.269.000
الشباب و الرياضة	37.181.458.000
البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	3.857.224.000
المجموع الفرعي	4.359.144.400.000
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	4.807.332.000.000

المصدر: قانون رقم 15 ـ 18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72 ، 31 ديسمبر 2015 ، ص 37.

ثانيا . نفقات الاستثمار (التجهيز) :

1 . تعريفها :

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد و يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار

وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية ، و التي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة و يضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية ، و تخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي ، القطاع الفلاحي ...إلخ) .

الجدول رقم (02)توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة2016حسب القطاعات (الجدول ج)

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الفلاحة و الري	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	441.308.514	685.704.445
التربية و التكوين	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد).....	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	.	.
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز	1.894.204.327	3.176.848.243

المصدر: **قانون رقم 15 ـ 18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016 ، مرجع سبق ذكره** ، ص 38.

المبحث الثالث . ظاهرة ازدياد النفقات العامة :

هناك عدة أسباب لظاهرة تزايد النفقات العامة . و يعزى هذا التزايد إلى أسباب ظاهرية كانخفاض قيمة النقود والتغيير في أساليب وضع الميزانيات و اتساع إقليم الدولة و أسباب حقيقية (إدارية و سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية)، وكان الألماني Wagner أول من رصد هذه الظاهرة .

وعليه سوف نتناول من خلال هذا المطلب : الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة والأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة .

المطلب الأول . الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

يقصد بالأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع و الخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة. بمعنى زيادة النفقات العامة عدديا دون أن يرافقها زيادة ملموسة في حجم السلع و الخدمات الموجهة لأفراد المجتمع.

و تتمثل تلك الأسباب بصورة رئيسية في :

أولا . انخفاض قيمة النقود :

ينجر عن انخفاض القوة الشرائية للنقود (التضخم المالي)، ارتفاع الأسعار، كما يؤدي إلى زيادة ظاهرية للنفقات العامة، حيث يستدعي الأمر من الحكومة إنفاق أكثر للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تحصل عليها قبل ارتفاع الأسعار.

والمعادلة الحسابية لاحتساب المستوى العام للأسعار لسنة معينة هي كالتالي:

$$\text{المستوى العام للأسعار} = \frac{\text{أسعار السنة الحالية . أسعار السنة السابقة}}{\text{أسعار السنة الحالية}} \times 100\ \%$$

ثانيا . التغيير في أساليب و آليات وضع الميزانيات:

كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

وهذا يعني أن النفقات العامة لا تسجل إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها (فائض الإيرادات على النفقات).

أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استنزال بين النفقات والإيرادات .

وأدى ذلك ـ بطبيعة الحال ـ إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

ثالثا . زيادة عدد السكان :

من الطبيعي أن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة النفقات العامة باعتبار أن جميع وظائف الدولة التي يتعين القيام بها تتم على نطاق أوسع .

غير أن هذه الزيادة في النفقات العامة لا ينجر عنها تحسن ملموس في حجم السلع و الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع ، باعتبار أن هذا النمو الحاصل في النفقات العامة يكون لمواجهة حاجات السكان المتزايدين، لذلك تعتبر هذه الزيادة ظاهرية .

المطلب الثاني . الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية. وتعود إلى أسباب إدارية واقتصادية وسياسية ومالية.

أولا –الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه من عمال وموظفين، و رافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية، اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة سوء التنظيم الإداري وازدياد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية ويزيد الأمر سوء انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول.

ثانيا –الأسباب الاقتصادية:

يمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية إلى سببين رئيسيين هما:

1 . زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

إن تدخل الدولة من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي العام ودفع عجلة التنمية من الأسباب الرئيسية لزيادة النفقات العامة، فتطور السياسات الاقتصادية من الحياد إلى التدخل أدى بالدولة لزيادة نفقاتها سواء على شكل إعانات أو على شكل إقامة مشروعات جديدة، يكون الهدف منها هو دفع الطلب الفعلي إلى المستوى المطلوب من أجل تحقيق التوظيف الكامل بواسطة زيادة النفقات العامة للدولة،

إضافة إلى ذلك فالتنافس الاقتصادي الدولي يؤثر في زيادة الإنفاق العام، إما على شكل إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية من أجل تشجيعها على المنافسة، وتصدير منتوجاتها للأسواق العالمية، وإما على شكل إعانات للإنتاج من أجل إعطاء الفرصة للمشروعات الوطنية للصمود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الداخلية، وعليه يتبين لنا أن المنافسة الاقتصادية سبب من الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام لأن الدولة في هذه الحالة تقوم بالإنفاق على المؤسسات الوطنية من أجل تشجيعها لمنافسة المنتوجات الأجنبية والصمود أمامها وهذه المبالغ التي تخصص لتحفيز هذه المؤسسات تزيد من النفقات العامة .

2 . زيادة الدخل الوطني:

الزيادة في الدخل الوطني تمكن الدولة من زيادة إيراداتها العامة عن طريق فرض الضرائب ، وهذا يشجع الدولة على زيادة الإنفاق العام.

ثالثا–الأسباب الاجتماعية:

أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء... الخ، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

رابعا–الأسباب السياسية:

وتنقسم إلى أسباب سياسية داخلية وأسباب سياسية خارجية :

1 . الأسباب السياسية الداخلية :

وتتمثل بصفة أساسية في :

ـ **انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية:** جعل ذلك الدولة تهتم أكثر بالفئات الاجتماعية ولاسيما الفقيرة منها . فالحكومات المنتخبة تحاول تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية لكسب ود الرأي العام لتتمكن من الفوز في الانتخابات القادمة.

ـ **نمو مسؤولية الدولة :** أصبح من مسؤولية الدولة الحديثة تعويض الأفراد الذين يتضررون من جراء سير المصالح العامة مثال ذلك تعويض المتضررين بالحروب والمتضررين في أثناء أدائهم للخدمات العامة . وكذلك عندما تتطلب المصلحة العامة الاستيلاء على أملاك الأفراد أو لتضرر أملاكهم بسبب ما قامت به الدولة من أعمال ... وغير ذلك . هذا النمو في المسؤولية يحمل الدولة المزيد من النفقات العامة.

ـ تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة توليه الحكم إلى زيادة النفقات العامة وهذ راجع لمحاولة كسب رضا أنصاره ،وتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف غالبا بالسخاء.

ـ مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة القائمين على أمورها .إذ تزداد النفقات العامة بصورة ملحوظة في المجتمعات التي تنتشر فيها الرشوة واستغلال النفوذ للأموال الطائلة التي تضيع على الدولة من جراء حوادث الاختلاس والصرف المتكرر والتزوير ، دون أن يعود إنفاقها على المجتمع بأي فائدة أو منفعة .

2 . الأسباب السياسية الخارجية :

تتمثل الأسباب السياسية الخارجية في :

. الأسباب العسكرية :

تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة وإلى الدفع بهذه النفقات باتجاه التزايد المستمر، وترجع أهمية الأسباب العسكرية إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع حيث يعتبر الأمن والدفاع من مظاهر السيادة الوطنية، وهي التي جعلت الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين من أولويات الحكومة، كما أن زيادة الاضطرابات السياسية والتوتر الدولي وخصوصا خلال العقدين الماضيين ساهما و بشكل أساسي في زيادة الإنفاق العسكري وبالتالي زيادة الإنفاق العام الحكومي.

ـ اتساع نطاق العلاقات الدولية وانتشار البعثات الديبلوماسية في جميع مناطق العالم.

ـ توسع الدول في تقديم الإعانات والقروض الأجنبية .

خامسا–الأسباب المالية:

من أهم الأسباب المالية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة، نذكر الآتي :

1 . سهولة الاقتراض :

كانت الدول تجد صعوبة في الاقتراض في العصور القديمة، لأنها كانت تلجأ إلى كبار الماليين، وكان عددهم محصورا ويفرضون شروطا قاسية وضمانات كثيرة، الأمر الذي كان يحول بين الدول وبين الإسراف في الاقتراض.

غير أن تطور الاقتراض العام والتجاء الحكومات إلى الجمهور عامة للاكتتاب في سندات القرض التي تطرحها في السوق، وما ابتدعته من وسائل لإغرائه على هذا الاكتتاب كعلاوة السداد ، والإعفاء من الضرائب ... إلخ ، كل ذلك يسر السبيل أمام الدول للاقتراض، فكان عاملا مشجعا للحكومات على زيادة الإنفاق من ناحية، كما كان في حد ذاته سببا من أسباب زيادة النفقة العامة نتيجة دفع فوائد الدين وأقساط السداد.

2 . وجود فائض في الإيرادات :

الأصل أن لا تستولي الدولة من أموال المواطنين إلا على القدر اللازم للقيام بالمرافق و المشروعات المقررة بحيث لا يبقى هناك فائض في الإيراد العام لأن و جود هذا الفائض يغري الحكومة بإيجاد أبواب جديدة للإنفاق، فإذا جاء الوقت الذي يتطلب ضغط النفقات العامة، فإنه يصعب الوصول إلى هذه النتيجة.

ولا يعني ذلك تحريم تكوين أموال احتياطية للدولة ، فقد ترى الدولة أن تحتفظ ببعض الفائض في فترات الرخاء للإنفاق على مشروعات الإنعاش الاقتصادي في فترات الأزمات . وهو غرض سليم من الناحية المالية ولكن الفائض أو الاحتياطي الذي يغري بالإنفاق هو الاحتياطي الذي لا يقصد من ورائه تحقيق هدف معين بالذات.

المبحث الرابع . الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

الهدف من دراسة الآثار الاقتصادية هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الذي بدوره ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله، ومعرفة تلك النتائج ترشد واضع السياسة المالية لاستخدام الأدوات الأنسب لتحقيق أهدافه.

إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون آثار مباشرة أو آثار غير مباشرة (التي تتم من خلال المضاعف والمعجل).

المطلب الأول ـ الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

الى جانب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال الانفاق العام والمتمثل في إشباع الحاجات العامة ، فان هذه النفقات تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

أولا ـ أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني :

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة.

والنفقات العامة قد تكون للصرف على المرافق العامة التقليدية، كمرفق الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء، وهذا إنفاق ضروري لأنه يهيء الظروف المناسبة للإنتاج، وقد يكون الصرف على المرافق الأخرى الإضافية ، فتؤثر النفقات العامة على الانتاج الوطني من عدة نواحي :

1 ـ تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الانتاج الوطني بصورة مباشرة ، وذلك مثل النفقات الاستثمارية، أو تكاليف إنشاء المصانع.

وقد تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الانتاج الوطني بصورة غير مباشرة، وذلك حينما تؤدي هذه النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل، وعلى الادخار، وذلك مثل نفقات التعليم والصحة، حيث يوصي الصرف على هذه المرافق إلى زيادة كفاءة المرافق وقدرتها على تقديم أفضل للخدمات للأفراد.

2 ـ قد يؤدي زيادة الانفاق العام إلى نقل بعض عناصر الانتاج من فرع لآخر من فروع الانتاج ، فالدولة تستطيع من خلال توجيه الانفاق العام إلى فرع معين أن تجذب إليه عناصر الإنتاج.

3 ـ قد يؤدي زيادة الانفاق العام في منطقة معينة إلى أن تتوجه عناصر الانتاج إلى هذه المنطقة ، ومثال ذلك أن تزيد الدولة من إنفاقها على التعليم أو الصحة في مناطق معينة، فتزداد الكفاء الانتاجية لأفرادها، وتزداد قدرتهم على العمل و الادخار، مما قد يجذب بعض عناصر الانتاج إلى تلك المنطقة وهجر المناطق الأخرى.

4 ـ قد يؤثر الإنفاق على رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار بالنقص ، ففي حالة توجيه الانفاق العام إلى تأمين مستقبل الأفراد وتقرير معاشات أو ضمانات اجتماعية كبيرة، قد يترتب على ذلك انصراف الأفراد عن العمل وبالتالي عن الادخار لأنهم يضمنون إعانات حكومية تكفيهم.

ثانيا . آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

تحدث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك الوطني من خلال الآتي:

ـ قيام الدولة بشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم فقيام الدولة بهذا الشراء يعد نوع من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة ، أو قد تشتري الأثاث والسيارات وتنفق على الخدمات من أجل تسيير مرافقها العامة أو قد تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدون مقابل كالتغذية المدرسية أو تتوسع في خدماتها المجانية كالخدمات الصحية.

كل ذلك ينعكس بصورة مباشرة في الاستهلاك الوطني و يرفع من مستوى الاستهلاك.

ـ قيام الدولة بتوزيع الدخول، حين تدفع الدولة المرتبات والأجور والمكافآت لموظفيها وعمالها مقابل ما يقدمونه من خدمات أو في شكل منح و معاشات لفئات معينة فإن الجزء الأكبر يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك.

ـ زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمالة ومن ثم خلق دخول جديدة من شأنها ظهور قوة شرائية في سوق السلع وسوق الأصول الحقيقية والنقدية والمالية وبذلك يكون الإنفاق الاستثماري العام من العوامل المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعّال عن طريق زيادة الاستهلاك.

ثالثا . آثار النفقات العامة على الادخار الوطني:

تؤدي النفقات العامة بصفة عامة إلى زيادة الادخار الوطني . فبالنسبة للنفقات العامة الإنتاجية ، فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بما تنطوي عليه من زيادة في الادخار الوطني (بفرض ثبات الميل للادخار). أما بالنسبة للنفقات العامة الاستهلاكية أو الإعانات الحكومية (النفقات العامة التحويلية) فإنها تؤدي إلى ميل المستفيدين إلى الادخار سواء اتخذت هذه النفقات صورة خدمات مجانية أو إعانات اقتصادية أو اجتماعية .

ثالثا . آثار النفقات العامة على الدخل الوطني:

تتوقف آثار النفقات العامة على الدخل الوطني تبعا لاختلاف وسائل تمويلها، وطريقة استخدامها، وأخيرا على نوعيتها.

1 . بالنسبة لوسائل تمويله:

آثار النفقات العامة تختلف تبعا لوسائل تمويلها، فتمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب ينتج عنها آثار غير تلك التي تنتج في حالة تمويل النفقات العامة من خلال القروض العامة والإصدار النقدي .

في حالة تمويل النفقات العامة من خلال الضرائب فإن ذلك يؤدي حتما إلى اقتطاع جزء من دخل المكلف مما يؤثر على حجم استهلاكه وكمية مدخراته علما أن آثار الضرائب تختلف تبعا لنوعها مباشرة أو غير مباشرة. ففرض ضريبة مباشرة على سلع ضرورية للاستهلاك وتخصيص حصيلتها للوفاء بقروض الدولة يفضي إلى إنقاص حجم الإنفاق الكلي وتخفيض مستوى الدخل. ذلك أن فرض هذه الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من القوة الشرائية لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير فيقل إنفاقها .كذلك فإن تخصيص حصيلة هذه الضريبة لسداد القروض يحول هذه القوة الشرائية المقتطعة إلى طبقة ميلها الحدي للاستهلاك أقل وتكون نتيجة الإنفاق هنا نقص في تيار إنفاق الطبقات الفقيرة مالم تعوضه نفقات الدولة لأنها حولت الجزء المقتطع من دخل الفئة الأولى إلى طبقة قد تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها. ولكن الوضع يختلف في حالة تخصيص حصيلة ضريبة الدخل التصاعدية لتمويل نفقات في صالح الطبقات الفقيرة، إذ ينجم عن ذلك زيادة في حجم النفقات العامة ورفع لمستوى الدخل.

أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض العامة والإصدار النقدي فإن ذلك يؤدي لخلق قوة شرائية جديدة تساهم في زيادة الدخل ورفع مستوى الاستثمار خصوصا في حال استخدمت هذه المبالغ لتمويل المشروعات الإنتاجية للدولة.

2 . بالنسبة لطريقة استخدامه:

إن تأثير النفقات العامة على حجم الإنفاق الكلي وبالتالي على مستوى الدخل الوطني يقوى و ضعف تبعا لطريقة استخدامها، فكلما زادت الدولة خدماتها للطبقات الفقيرة كلما أدى نمو النفقات العامة إلى زيادة الإنفاق الكلي زيادة ملموسة وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات واتجاه المعنيين بالخدمات المقدمة إلى إنفاق كل ما يحصلون عليه من دخول إضافية، على العكس من ذلك فإذا استخدمت الأموال العامة لإشباع مطالب الطبقات الغنية فإن مثل هذه التأثيرات تضعف وتضمحل وهذا ناجم عن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات التي تحصل أصلا عن دخول مرتفعة، والاتجاه السائد إلى اكتناز أجزاء من هذه الدخول.

3 . بالنسبة لنوعيته:

تأثير النفقات العامة هنا يختلف إذا كان الأمر يتعلق بنفقات عامة استهلاكية أم استثمارية، فالنفقات العامة الاستهلاكية وإن ساهمت بشكل فعّال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المتواضع، إلا أن تأثيرها على الدخل الوطني يبقى متواضعا. أما النفقات الاستثمارية فهي على العكس من ذلك تؤدي إلى نمو حجم الإنتاج وزيادة الدخل الوطني، لكن تحقيق ذلك يتطلب مزيدا من الوقت حتى يتسنى لهذا الإنفاق إنتاج كافة آثاره.

رابعا . آثار النفقات العامة على الأسعار :

لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر وقد كان هذا التدخل الى وقت قريب استثناء تستلزمه فقط الأوضاع الاقتصادية الخطيرة كالأزمات الاقتصادية ولكنه أصبح منظما وهاما في الاقتصاد الحديث نتيجة المطالبة بتدخل الدولة تلقائيا .

وتَدخل الدولة يكون بالتأثير في العوامل المحددة للأسعار، أي بالتأثير في العرض والطلب، إما بتأثير مباشر في هذا المستوى كأن تعمد الدولة مثلاً إلى تثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبرها ضرورية لعامة الشعب، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق دعم الدولة لأثمان هذه السلع وتحملها كل زيادة تطرأ عليها، وإما بتأثير غير مباشر عبر دعم صناعة معينة أو تقديم إعانات لها بمساعدتها على البقاء والتطور أو لضمان نسبة من الأرباح لها .

كذلك فالإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية يقصد بها محاربة التضخم والاحتفاظ بمستويات أسعار مناسبة وأيضا يمكن أن يوجه لتلافي إمكانية حدوث انكماش أو ركود اقتصادي بسبب التدهور المستمر في أسعار سلعة معينة ولتكن المواد الأولية التي تتخصص الدولة في إنتاجها وتصديرها . مثال ذلك ما حدث في مصر من انهيار أسعار القطن في خلال فترة الكساد العظيم 1929 ، حيث تدخلت الدولة وقامت بنفسها بشراء هذا المحصول حتى تحد من انهيار أسعاره وتحمي دخول المنتجين والمصدرين كذلك من الانهيار، و لكن بمجرد انتهاء الأزمة سارعت الدولة ببيع المخزون واستطاعت تعويض الإنفاق العام الذي نتج عن الأزمة.

وفي واقع الأمر تتوقف آثار النفقات العامة على الأسعار على حسب حجم النفقات العامة و هدفها و طريقة تمويلها و على الوضع الاقتصادي القائم . ففي حالة تمويل النفقات العامة من خلال

خلق قوة شرائية جديدة فإن الأسعار ترتفع إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، حيث العجز عن تلبية الطلب المتزايد (ترتفع الأسعار نتيجة لأن الطلب أكبر من العرض).

بينما يتأثر مستوى الأسعار بدرجة أقل إذا تم تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام.

خامسا . آثار النفقات العامة على التوظيف (التشغيل):

النفقات العامة تعمل على تعزيز التشغيل ويتم ذلك بطرق مختلفة :

ـ تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال وقد يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

ـ قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق العمومية الضرورية فإن النفقات العامة التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص تشغيلية لسكان تلك المناطق.

ـ النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل وعليه يقبلون على العمل أينما كان.

سادسا . آثار النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:

الإنفاق العام أداة قوية في أيدي الحكومة لتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة .تخطيط السياسة الإنفاقية للحكومة يمكن أن يحقق النتائج المرجوة.

ويتم ذلك من خلال عدة صور للنفقات العامة:

1 . تقديم إعانات مباشرة على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات البطالة والشيخوخة.

2 . الإنفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع مما يجعلها تقدم مجانا للمواطنين مثل التعليم المجاني والخدمات الصحية .

3 . تقديم سلع و خدمات بأقل من أسعار تكلفة إنتاجها وذلك لضرورتها مثل الكهرباء والماء والهاتف والنقل كل هذه الإعانات أو النفقات التحويلية تساهم في رفع مستوى دخول الأفراد والأسر ذوي الدخول المنخفضة. و إذا ما علمنا أن هذه النفقات تمول عن طريق فرض الضرائب المباشرة التصاعدية . و التي تعمل على خفض مستوى دخول أصحاب الدخول العالية. فإن الفجوة بين الأغنياء و الفقراء سوف تضيق.

المطلب الثاني . الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

تتحدد الآثار غير المباشرة من خلال مفهوم المضاعف والمعجل ونتعرف بصورة موجزة على مبدأ المضاعف و مبدأ المعجل.

أولا . أثر المضاعف :

لتوضيح فكرة المضاعف ، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور و مرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار .* والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى و تقسم ما بين الاستهلاك والادخار و الدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

و بذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في : الإنتاج . الدخل . الاستهلاك . الإنتاج . مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا تتسم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق و لكن بنسبة مضاعفة و لذلك سمي بالمضاعف .

و تأسيسا على ما سبق يمكننا عرض الخطوات التالية لحساب المضاعف:[1]

المعادلة الاساسية في اشتقاق المضاعف هي أن التغير في الدخل = التغير في الاستثمار المضاعف

$$\Delta Y = \Delta I \times M$$

$$M=\frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

حيث M : مضاعف الاستثمار

ΔY : التغير في الدخل الوطني

ΔI : التغير في الاستثمار

وحيث أن التغير في الدخل = التغير في الاستثمار + التغير في الاستهلاك (ΔC)

$$\Delta Y=\Delta C+\Delta I$$

$$\Delta I= \Delta Y -\Delta C$$

وبالتعويض في معادلة المضاعف نجد أن :

$$M= \frac{\Delta Y}{\Delta Y- \Delta C}$$

وبقسمة كل من البسط والمقام على نفس القيمة وهي ΔY نجد أن :

---

* ـ الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل و تسمى دالة الاستهلاك ، أما الميل الحدي للادخار فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الدخل و هو يسمى بدالة الادخار.

$$M=\frac{1}{1-(\Delta C \div \Delta Y)}$$

حيث أن:

$(\Delta C \div \Delta Y)$ يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك (Mpc) + الميل الحدي للادخار (Mps) = 1

فإن :

$$Mps=1 - Mpc$$

الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك

$$M=\frac{1}{Mps}$$

ثانيا . أثر المعجل :

تؤدي زيادة الدخل بما تنطوي عليه من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية (وسائل الإنتاج الثابتة كالآلات) اللازمة لإنتاج هذه السلع الاستهلاكية . وذلك بفرض عدم وجود مخزون من السلع الاستهلاكية و قيام المشروعات المنتجة لها بتحقيق أقصى درجات التشغيل ، و هذا ما يعرف بالاستثمار المشتق أو المولد الذي يحدث بصورة متزايدة بفعل مبدأ تعجيل الطلب على السلع الرأسمالية و الاستثمارية ، على أساس نسبة التغيير في الاستثمار (ΔI) إلى التغير في الاستهلاك (ΔC).

و عليه قانون المعجل (A) يكون على الشكل التالي :

$$A=\frac{\Delta I}{\Delta C}$$